20121005-0003-2 5/10/12

الهيئة الوطنية للمخفيين قسراً: اللجنة الوزارية تحت سقف «المرسوم»

أكد وزير العدل شكيب قرطباوي لـ«السفير» أن مجلس الوزراء «اقر في جلسته أول من أمس الأربعاء مبدأ إنشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسراً»، وان اللجنة الوزارية التي تشكلت برئاسته (رئاسة قرطباوي) «ستعمل تحت سقف إنشاء الهيئة بمرسوم يقر في مجلس الوزراء».

وأشار قرطباوي إلى أنه سيدعو الوزراء أعضاء اللجنة إلى اجتماع أول يعقد خلال الأسبوع المقبل، نافياً أي تفسير لقرار الحكومة على أنه إعادة للبحث في فعالية إنشاء الهيئة بموجب مرسوم أو قانون. ويقول قرطباوي أن هناك مشروع قانون قدمه النائب حكمت ديب إلى مجلس النواب يمكن الدفع في اتجاه تفعيل البحث فيه، أما نحن في اللجنة الوزارية فسنبحث في المرسوم».

ورأى أن «سحب المرسوم يعني إقفال الموضوع، وهذا لا يمنع، وفي حال تم إقرار قانون في مجلس النواب، أن يستوعب الهيئة من ضمن آليات العمل».

وعبر وزير العدل عن قناعته بأفضلية القانون، مؤكداً أن ما قام به، من طرح لمعالجة القضية بمرسوم، يكمن في «تحريك القضية بشكل جدي إنفاذا للبيان الوزاري وللبرنامج تكتل التغيير والإصلاح، ولقناعاتي الشخصية التي جاهرت بها منذ كنت نقيباً للمحامين» ويعيد قرطباوي طرحه للمرسوم إلى حرص على «التعجيل بإيجاد حلول للقضية، كون القانون يأخذ وقتاً طويلاً ولا أحد يعرف ما إذا كان سيتم التوافق عليه أم لا في مجلس النواب وبين الكتل السياسية الممثلة فيه». وأكد انه منفتح على ملاحظات الأهالي ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالموضوع.

ومن شأن إقرار مجلس الوزراء إنشاء الهيئة بموجب مرسوم أن يحدد عمل اللجنة الوزارية بدراسة إنشاء الهيئة تحت سقف المرسوم وليس القانون، وهو ما يتعارض مع رأي مجلس شورى الدولة. ويفيد رأي مجلس شورى الدولة الذي وضع بعد إطلاعه على مشروع المرسوم والهدف منه، ومهمات الهيئة وصلاحياتها المنصوص عليها، أن «إنشاء المؤسسات العامة (على غرار الهيئة) يستوجب تدخل السلطة التشريعية عندما يكون موضوع المؤسسة يتناول نشاطاً يمس بالحريات الأساسية للأفراد أو يحد منها أو يتعلق بمواضيع سيادية محجوزة للمشترع الذي يعود له وحده سلطة تنظيمها أو تفويض السلطة التنفيذية هذه الصلاحية».

ورأت رئيسة «لجنة المفقودين والمخطوفين» وداد حلواني في اتصال مع «السفير» أن «تريث مجلس الوزراء في إقرار مشروع مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسراً، يشكل مناسبة جدية للاستماع لصوت الأهالي أصحاب القضية والمعنيين بها مباشرة، وخصوصاً لخوض نقاش هادئ وهادف حول الموضوع».

وأكدت حلواني أن الأهالي لا يبغون التعدي على صلاحيات أي جهة رسمية ولكنهم، وانطلاقاً من معاناتهم المزمنة، وتجربتهم على الأرض وإطلاعهم على تجارب عالمية مماثلة، لا يمكن تجاوزهم وتفصيل مرسوم على قياس مصالح سياسية أو انتخابية أو حزبية».

وطالبت حلواني رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالاستجابة إلى مطلب الأهالي بتحديد موعد لهم للقائه (تم طلب الموعد خلال شهر آب الفائت) لإطلاعه على وجهة نظرهم، خاصة في هذا المفترق الأساسي للقضية، وان يشرف على اتخاذ موقف مناسب لحل الموضوع، والسير بالحلول نحو خواتيم عادلة ومنصفة وتؤمن حق المعرفة لذوي المفقودين جميعهم».

وتشكلت اللجنة الوزارية الخاصة بالبحث في إنشاء «الهيئة الوطنية للمخفيين قسراً» من وزير العدل شكيب قرطباوي وعضوية وزير الدولة علي قانصوه ووزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور ووزير العمل سليم جريصاتي.

وعلمت «السفير» أن نقاشاً دار في مجلس الوزراء في شأن ملاحظات المجتمع المدني حول مشروع المرسوم ورأي مجلس شورى الدولة والمقارنة مع معايير البعثة الدولية للصليب الأحمر، وأن عدداً من الوزراء طرحوا اهمية انشاء الهيئة بقانون وليس بمرسوم.

ودفع النقاش رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى اتخاذ قرار بتأليف لجنة وزارية تتولى البحث في إنشاء الهيئة، وللتعمق في الملاحظات الموجودة ومختلف وجهات النظر المطروحة.

وأكد عضو اللجنة الوزير علي قانصوه لـ«السفير» أنه سيلتقي لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين بناء على طلبهم، وذلك للوقوف على ملاحظاتهم قبل اجتماع اللجنة، وانه سيطرح النقاش حول أفضلية إنشاء الهيئة بقانون وليس بمرسوم، كما ضرورة أن تتوسع التسمية لكي لا تميز بين مفقود وآخر».

ورأى قانصوه أن قضية ١٧ ألف مفقود خلال الحرب اللبنانية بما تعنيه من قضية إنسانية وقضية حق، تحتم الوصول إلى إجابات واضحة وشفافة تريح المعنيين بها وتضمن حقوقهم». وأكد انه من واجب الدولة اللبنانية أن تصل بالقضية إلى خواتيمها وان تكشف المعطيات المقنعة المتعلقة بها، وأن تلتزم تأمين حق المعرفة لذوي المفقودين».

من جهته، أكد عضو اللجنة الوزير وائل ابو فاعور لـ«السفير» ان تشكيل لجنة وزارية للبحث في قضية إنشاء الهيئة ليس تمييعاً للقضية او إرسالاً لها إلى مقبرة اللجان. واشار ابو فاعور إلى «أننا في جبهة النضال الوطني لا يمكن أن نكون في أي لجنة إذا لم تكن جدية»، مؤكداً أنه سيعلن انسحابه منها في حال تمت المماطلة في التوصل إلى قرار بالقضية».

وشدد ابو فاعور على ضرورة الفصل بين المفقودين والمخطوفين خلال الحرب وبين المعتقلين في سوريا، والذين ما زال العديد منهم على قيد الحياة. وأكد على «أهمية أن تعطى كل قضية حقها وأن تستوفي الاهتمام اللازم».

سعدى علوه